السلطات السعودية تفشل بعرقلة قرار أممي بشأن المناخ

ووفق بيانٍ صادر عن الأمم المتحدة، صوّتت 141 دولة مقابل 8 لاعتماد القرار، الذي يؤكد أن على الدول التزامًا قانونيًا باتخاذ إجراءات لمواجهة تغيّر المناخ، ما شكّل انتكاسة واضحة للمساعي الرامية إلى إضعاف مضمونه.

وفي مداخلة له خلال الاجتماع، قال الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، ان التصويت يعكس إدراكًا متزايدًا لحجم التهديد، مؤكدًا أن الحكومات مسؤولة عن حماية شعوبها من أزمة المناخ المتصاعدة واصفًا القرار بأنه "تأكيد قوي على القانون الدولي والعدالة المناخية".

التحرك السعودي، الذي جاء في سياق الدفاع عن نموذج اقتصادي قائم على الوقود الأحفوري، لم ينجح في استقطاب دعم كافٍ، رغم انضمام عدد محدود من الدول إلى موقفها. وفي المقابل، مضت الغالبية الدولية نحو تثبيت مرجعية قانونية وأخلاقية تُحمّل الحكومات مسؤولية مباشرة في خفض الانبعاثات والتصدي لظاهرة الاحتباس الحراري.

ورغم أن الرأي الاستشاري غير ملزم، إلا أن ثقله يتنامى على الساحة الدولية، مع بدء استخدامه في المحاكم والنقاشات السياسية، ما يضع الدول المعارضة، وفي مقدمتها السعودية، أمام تحدٍ متزايد في التكيّف مع واقع دولي جديد يفرض معايير أكثر صرامة في التعامل مع أزمة المناخ.